الصباح الاقتصادية
12
العدد 2716 - السنة التاسعة
الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 14 مارس 2017
Tuesday 14 March 2017 - No.2716 - 9th Year

نسبة الالتزام بخفض الإنتاج زادت من 91 الى 95 في المئة خلال فبراير

المرزوق: الكويت تدعم تمديد الاتفاق بعد يونيو لإعادة التوازن للسوق النفطية العالمية

■ تاريخ الصناعة النفطية لم يشهد نسب التزام في كل الاتفاقيات السابقة الخاصة بخفض الإنتاج إلى هذه المستويات

■ عملية إعادة التوازن للسوق العالمية تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتعاون

عصام المرزوق

أعرب وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق عن تفاؤله بنتائج التزام كبار منتجي النفط باتفاقية خفض الانتاج مؤكدا ثقته في التزام جميع الدول ببنود هذه الاتفاقية «التي ستؤتي ثمارها خلال الاشهر القليلة المقبلة».

ولفت المرزوق الى ظهور بيانات «ايجابية جدا حتى الان» حول الالتزام العالمي بالاتفاقية من اغلب الدول لاسيما دول الخليج العربي موضحا ان بيانات شهر فبراير الماضي اظهرت ان نسبة الالتزام كانت اعلى من يناير الذي سبقه.

وأوضح انه بعث برسائل الى الدول التي لم يكن التزامها «كاملا» خلال شهر يناير مضيفا ان الردود كانت ايجابية وتمت ترجمتها الى واقع من خلال نتائج شهر فبراير الماضي.

وذكر ان نسبة الالتزام بخفض الانتاج زادت من نحو 91 في المئة الى 95 في المئة خلال فبراير وفقا للبيانات الاولية المتوفرة حتى الآن «وهذا مؤشر ايجابي للغاية» لافتا الى ضرورة التركيز على المؤشرات الايجابية الاخرى.

وأفاد انه بمقارنة متوسط انتاج دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) وصادرات النفط الخام خلال الربع الرابع من 2016 مع متوسط انتاج الربع الاول من 2017 «يظهر وجود انخفاض بمعدل 1ر2 مليون برميل يوميا بحسب المصادر الثانوية وهذا دليل على الالتزام الكامل من (اوبك) حتى الآن».

وحول تقييمه لمدى التزام الدول المشاركة في اتفاقية خفض الانتاج التي تم التوصل اليها في فيينا نهاية نوفمبر الماضي قال المرزوق انه «على مدى تاريخ الصناعة النفطية لم تصل نسب الالتزام في كل الاتفاقيات السابقة الخاصة بخفض الانتاج الى هذه المستويات».

وشدد المرزوق على ان عملية اعادة التوازن للسوق العالمية تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتعاون فضلا عن التزام الدول المشاركة ببنود اتفاقية خفض الانتاج.

ولفت الى وجود «زيادة» في مخزون النفط العالمي تقدر بنحو 280 مليون برميل تراكمت على مدى السنتين الماضيتين مبينا انه «ليس من السهل استهلاكه خلال شهر او شهرين لكنني متأكد وكلي ثقة في التزام جميع الدول بهذه الاتفاقية التي ستؤتي ثمارها خلال الاشهر القليلة المقبلة».

وفيما يتعلق بأسباب الانخفاض الحاد الذي شهدته اسعار النفط خلال الاسبوع الماضي قال المرزوق ان «السبب وراء ذلك هو ارتفاع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية بما يقدر بنحو 8ر2 مليون برميل».

واشار الى انه على الرغم من ظهور العديد من النتائج الايجابية حول التزام الكثير من الدول المشاركة في اتفاقية خفض الانتاج الا ان ظهور بيانات مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة عكست ارتفاعا في المخزون اكثر من المتوقع.

واستطرد قائلا «وفيما يتعلق بمبيانات المخزون الامريكي فهناك بوادر لانتعاش انتاج النفط الصخري حيث تمت زيادة اعداد منصات الحفر بمقدار سبع منصات خلال الاسبوع الماضي ونحو 91 منصة تمت اضافتها منذ مطلع 2017 وذلك تزامنا مع ارتفاع الاسعار».

واشار المرزوق في هذا الصدد الى الاجتماع «الايجابي للغاية» الذي عقد الاسبوع الماضي بين الامين العام لمنظمة (اوبك) محمد باركيندو ومنتجي النفط الصخري لافتا الى ان الاجتماع شهد «كسر الجليد» بين الجانبين واصبح هناك تصورا واضحا حول اهمية عدم زيادة الانتاج العالمي بنفس وتيرة (2012 و2014) التي ادت الى الانخفاض الحاد في الاسعار نتيجة ضخامة الفائض.

ولفت الى التصريح الذي ادلى به رئيس احدى اكبر الشركات الامريكية المنتجة للنفط الصخري وقال فيه «يجب ان تكون زيادة الانتاج مستقبلا مدروسة والا سيتم اغراق السوق» معتبرا اياه «مؤشر ايجابي» يعكس تفهم كل الاطراف لحساسية اسواق النفط وتفهمها لاهمية عدم تكرار ما حدث في 2014 مؤكدا حرص (اوبك) على عقد المزيد من المشاورات مع منتجي النفط الصخري مستقبلا.

وفيما يتعلق بالاجتماع الوزاري الثاني للجنة مراقبة خفض الانتاج التي يرأسها المرزوق والمقرر ان تستضيفه دولة الكويت يوم 26 مارس الجاري اوضح ان الاجتماع سيناقش التقرير المرفوع من قبل اللجنة الفنية المعنية بدراسة بيانات انتاج الدول ومدى التزام الدول المشاركة في اتفاقية خفض الانتاج لشهر فبراير الماضي.

وذكر المرزوق ان الاجتماع سيتطرق ايضا الى مناقشة تاثير المعطيات آنفة الذكر على ميزان العرض والطلب وكذلك الاسعار في اسواق النفط فضلا عن طرح بعض المبادرات الخاصة بمساعدة اللجنة في اداء مهامها مؤكدا الحرص على تناول ومناقشة الخطوات التالية للاتفاق المقرر انتهاؤه بنهاية يونيو المقبل.

وفي شأن الاجتماع الوزاري لمنتجي النفط المقرر عقده في فيينا بحلول 25 مايو المقبل قال المرزوق ان «هذا الاجتماع سيكون تاريخيا» إذ ستحضر كل الدول المشاركة في اتفاق خفض الانتاج من خارج (أوبك).

واضاف ان جدول اعمال الاجتماع يتضمن مناقشة اوضاع سوق النفط بعد مضي نحو ستة اشهر من دخول اتفاق خفض الانتاج حيز التنفيذ فضلا عن اجراء تقييمات لآثار الخفض ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

وحول امكانية تمديد اتفاق خفض الانتاج بعد شهر يونيو المقبل قال المرزوق ان «الكويت مع تمديد الاتفاق بعد يونيو وتدعم هذا التوجه إذ سيعجل ذلك من عملية اعادة التوازن للسوق النفطية العالمية كما سيسهم في اعادة الاسعار الى مستويات مقبولة للدول المنتجة والصناعة النفطية بشكل عام».

وأوضح انه «من السابق لاوانه الحديث عما سيحدث وسنتشاور مع الوزراء من الدول المعنية وسنناقش موضوع التمديد كأحد الخيارات المستقبلية» مؤكدا ان «عملية اعادة التوزان للسوق النفطية ليست سهلة وتتطلب المزيد من الجهد والوقت».

وترأس الكويت اللجنة الوزارية المشتركة التي تضم في عضويتها كلا من فنزويلا والجزائر من داخل (اوبك) وروسيا وعمان من خارج المنظمة.

وكانت الدول الاعضاء في (اوبك) توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في فيينا بنهاية نوفمبر الماضي الى اتفاق يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام الجاري كما تلقت المنظمة تعهدات من منتجين من خارجها تقضي بخفض انتاجهم ايضا بواقع 458 الف برميل يوميا.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 5ر32 مليون برميل يوميا بهدف دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة فائضة من الخام في السوق العالمية.

■ ارتفاع مخزون النفط الخام في أمريكا إلى 8.2 ملايين برميل تسبب في انخفاض أسعار النفط الأسبوع الماضي

■ النفط العالمي يشهد زيادة في المخزون تقدر بـ 280 مليون برميل تراكمت على مدى السنتين الماضيتين

وسط استهداف المضاربات للشركات الصغيرة

الضغوطات البيعية وجني الأرباح يقودان مؤشرات البورصة للانخفاض

مؤشرات البورصة تعود للانخفاض

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض نتيجة الضغوطات البيعية مما أثر على المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي سكنت الخانات الحمراء.

وبدا التباين مهيمنا على مجريات المسار العام لساعات الجلسة وسط استهداف المضاربات للشركات الصغيرة التي غلب عليها طابع البيع لجني الأرباح وسط تدني السيولة بسبب التحرك الفعال للشركات القيادية.

وانشغل بعض المتعاملين بإفصاح مكمل شركة (السكب الكويتية) عن معلومات جوهرية حول إتمام عملية بيع أسهم الشركة الكويتية للاغذية (أمريكانا) للعرض المقدم من شركة (ادبتيو) الإماراتية حيث نتج عن عملية البيع ارباح بمبلغ 7ر5 مليون دينار (نحو 6ر18 مليون دولار).

وتابع المتعاملون أيضا توقيع شركة (العاصمة العقارية) التابعة لشركة (الصالحية العقارية) عقد تسهيلات مصرفية مع احد البنوك المحلية بقيمة 10 ملايين دينار (نحو 32 مليون دولار).

كما تابع المتعاملون إفصاح (أعيان) عن معلومات جوهرية وإفصاح (حيات كوم) بشأن تداولات غير اعتيادية وإفصاح توقيع (مبرد) اتفاقية صفقة بيع بما نسبته 25ر03 في المئة من رأس مال شركة (إنشاء القابضة) بقيمة 4ر3 مليون دينار (نحو 11 مليون دولار).

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (القرين) بخصوص معلومات جوهرية تتعلق بتوقيع اتفاقية لشراء حصة في شركة (إنشاء القابضة) تبلغ 7ر58 في المئة بقيمة 8ر080 مليون دينار (نحو 26 مليون دولار) وإفصاحا مكملا من شركة رمال الكويت العقارية بخصوص معلومة جوهرية.

كما شهدت الجلسة إيضاحات لشركات (اكتتاب القابضة) و(أموال) و(المباني) بشأن تداول غير اعتيادي إضافة إلى إيضاح من (المشتركة) بخصوص بياناتها المالية وإفصاح وتنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل وإفصاحا مكملا من (نور) بشأن دعوى قضائية.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (المعدات) و(أموال) و(ورقية) و(صليوخ) و(عقار) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (الائتمار) و(أعيان) و(المستثمرون) و(المدن) و(أبيار) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (النخيل) و(كيبل تلفزيوني) و(البناء) و(حيات كوم) و(تنظيف) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 37 شركة وانخفاض اسهم 73 شركة من إجمالي 141 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 8ر03 مليون سهم بقيمة 5ر3 مليون دينار (نحو 4ر11 مليون دولار) تمت عبر 470 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 7ر948 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 4ر30 نقطة ليبلغ مستوى 5ر6711 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 4ر21 مليون دينار (نحو 70 مليون دولار) من خلال 4ر279 مليون سهم تمت عبر 5982 صفقة نقدية.

توقعات بزيادة الضغوطات التضخمية خلال العام

«الوطني»: التضخم في الكويت يستقر عند 3.3 في المئة خلال مطلع 2017

الرسم البياني 1 : مؤشر أسعار المستهلك
(٪ التغير السنوي)

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير «الوطني» الاقتصادي ان معدل التضخم في أسعار المستهلك استقر خلال شهر يناير عند 3.3٪ على أساس سنوي وذلك إثر استقراره في معظم المكونات. واستمر التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية متدنيا تماشيا مع تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية. فيما استقر معدل التضخم الأساس الذي يستثني أسعار المواد الغذائية عند ما يقارب 4.1٪ على أساس سنوي بعد أن شهد ارتفاعا على خلفية رفع أسعار البنزين في سبتمبر 2016. ولقد جاء ذلك مع أعقاب تراجع الضغوطات التضخمية من مكون الإيجارات السكنية.

ومن المتوقع أن تظهر المزيد من الضغوطات التضخمية في العام 2017 بدءا من شهر مايو وذلك تماشيا مع رفع الحكومة تعرفة الكهرباء والماء إلا انه كما يبدو مؤخرا إن الأثر سيكون محدودا. إذ وافقت الحكومة مؤخرا على تعرفة جديدة لخدمات الكهرباء والماء التي أتت أقل بكثير من تلك التي تم تشريعها والموافقة عليها خلال العام الماضي. إذ تقدر الزيادة في مختلف القطاعات عند ~50٪-150٪ الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الضغوطات التضخمية والتي سترفع دورها متوسط التضخم إلى ما يقارب 3.5٪ في العام 2017 من 3.2٪ في 2016.

وحافظ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية على ركوده خلال شهر يناير بعد أن بلغ 0.2٪ على أساس سنوي. ولاتزال وتيرة نمو الأسعار في هذا المكون متأثرة بالتراجع المستمر في أسعار المواد الغذائية العالمية إلا انها من المتوقع أن ترتفع على المدى القريب إلى المتوسط إثر تسجيل زيادات في أسعار المواد الغذائية العالمية والتي استعادة قوتها لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ عدة أشهر عند 2.9٪ على أساس سنوي في يناير بعد ركودها لأشهر عديدة وذلك وفق وكالة البحوث السلعية.

وبقي التضخم في خدمات المسكن خلال شهر دون تغيير بعد أن سجل تراجعا في ديسمبر إثر تباطؤ نشاط سوق العقار. حيث تراجع التضخم في هذا المكون التي تشكل الإيجارات السكنية معظمه والذي يتم تحديثه على أساس ربع سنوي ليصل إلى 6.4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2016 من 7.4٪ في الربع الثالث. إلا أن الزيادة في الربع الرابع من العام 2016 ظلت قوية على أساس ربع سنوي عند 2.8٪. وتتوقع أن تتراجع قليلا وتيرة الارتفاع في هذا المكون على المدى القريب إلى المتوسط على أساس سنوي ليعاود ارتفاعه في النصف الثاني من العام 2017 إثر ارتفاع تعرفة الكهرباء والماء في سبتمبر.

واستمرت الضغوطات التضخمية في قطاع التجزئة بالإنخفاض خلال مطلع العام 2017. فقد استمر التضخم في مكون الملابس والأحذية ومكون السلع الأخرى والخدمات بالتراجع في يناير. فيما واصل تراجع التضخم في مكون الملابس والأحذية نظرا لتراجع طلب المستهلك واستمرار فترة الحسومات الموسمية وقوة الدينار. وقداستقر التضخم في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند 4.0٪ على أساس سنوي خلال يناير بعد أن حقق قفزة خلال ديسمبر.

وقد انعكس الاستقرار في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة على اداء التضخم في مكون الخدمات باستثناء خدمات المسكن الذي استقر عند 2.3٪ على أساس سنوي خلال يناير بعد أن حقق ارتفاعا ملحوظا وذلك إثر ارتفاع الرسوم في مكون المعدات المنزلية خلال ديسمبر.

واستقر التضخم في مكون النقل والمواصلات خلال يناير عند نسبة تجاوزت مستوى 10٪ على أساس سنوي وذلك للشهر الرابع على التوالي. فقد ظل التضخم في هذا المكون ثابتا عند ما يقارب 10٪ على أساس سنوي بعد أن شهد ارتفاعا كبيرا خلال سبتمبر بعد رفع أسعار البنزين. ومن المحتمل أن يواجه هذا المكون ارتفاعا في الضغوطات التضخمية على المدى القريب إلى المدى المتوسط وذلك تماشيا مع تغير أسعار خدمات النقل لتتناسب مع الإرتفاع في أسعار البنزين لكن سيقابل الارتفاع المحتمل في الضغوطات التضخمية التراجع المستمر في أسعار السيارات والتي تشكل معظم مكون النقل.

«بيتك» يفوز بجوائز «أفضل بنك» و«أفضل بنك إسلامي في الكويت»

منحت مجموعة ايميا فاينانس التي تصدر مجلة "Emea Finanace" واسعة الانتشار، بيت التمويل الكويتي "بيتك" المؤسسة المالية الإسلامية الرائدة عالميا،جوائز "أفضل بنك في الكويت" و"أفضل بنك اسلامي في الكويت"، و"أفضل اصدار منتج" تقديرا لنجاحاته وادائه المتميز وما يحققه من قيمة مضافة للعمل المالي الاسلامي بما يساهم في الارتقاء بصناعة الصيرفة الاسلامية،وتعزيز قيم العمل وإضفاء الطابع التنموي على مساهماته وانشطته المتعلقة بالعمل الاقتصادي وتعزيز مسؤوليته نحو المجتمع.

وخلال تسلمه الجوائز في حفل توزيع الجوائز الذي اقيم مؤخرا في دبي، اشار رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في "بيتك"، وليد مندني ان "بيتك" نجح في تعزيز دوره وتوسيع اعماله في نطاقه المحلي والعالمي ممثلا بالسوق الكويتي وأسواق المجموعة، حيث كان له السبق في العمل كاول بنك اسلامي في الكويت وحقق نجاحات عديدة على اصعدة مختلفة، وظل رائدا وقائدا بعد دخول بنوك إسلامية جديدة، واستطاع بناء قواعد ومرتكزات اقتصادية راسخة تعتمد على تطوير كوادر بشرية وطرح منتجات وخدمات تناسب متطلبات واحتياجات السوق وتطلعات الأفراد وطبيعة عمل الشركات، الامر الذي جعل منه وبجدارة مرجعا للصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي.

واكد مندني ان اداء "بيتك" والتزامه المهني والشرعي يعززان سمعته القائمة على متانة وضعه المالي وحجم أعماله وخدماته وريادته في هذا المجال بما يعزز صناعة التمويل الاسلامي التي اصبحت تمثل الآن قطاعا رئيسيا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي.

وقال ان الجوائز تؤكد تكامل اداء "بيتك" وتناغمه مع منظومة القيم والمبادىء التي يعمل وفقها، وانسجام خططه مع التطورات الرئيسية في هذه الاسواق.. لافتا الى ان تطلعات "بيتك" وانجازاته تعبر عن المدى الكبير الذي يضعه لتطور ونمو اعماله خلال الفترة المقبلة.

واختارت مجلة "Emea Finanace" "بيتك" للفوز بهذه الجوائز بناء على تقييم خبراء اقتصاد ومحللين ماليين ومصرفيين واستشاريين، بالاضافة الى تقييم وكالات التصنيف العالمية.

وتاخذ المجلة بالاعتبار عدة نقاط لمنح الجوائز منها الاداء والعوامل الهيكلية، والحصة السوقية والنمو والربحية والاستراتيجية المؤسسية والصفقات. وتصدر مجلة "Emea Finanace" المالية المتخصصة مرة كل شهرين، وتغطي مناطق اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا.